الأمم المتحدة

A/73/427

الجمعية العامة

Distr.: General
15 October 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٩ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

المسائل المقرر تناولها في الفصل المواضيعي لتقريري فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٠٨ المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية“.

وعملا بالولاية المنصوص عليها في هذا القرار، عقد كل من اللجنة الثانية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا مشتركا لمناقشة الموضوعين المقترحين للفصل المواضيعي لتقريري فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وتمثل الموضوعان المقترحان المقدمان فيما يلي: (أ) ”أطر التمويل الوطنية لأهداف التنمية المستدامة“ لتقرير عام ٢٠١٩؛ (ب) ”تمويل التنمية المستدامة في عصر الثورة الصناعية الرابعة“، لتقرير عام ٢٠٢٠. وفي الاجتماع، رحبت الوفود على نطاق واسع بالمقترحين وتبادلت وجهات النظر واقتراحات للنهوض بالتحليل في تلك المجالات.

18-17078 (A) 181018 251018

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٠٨، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام ”أن يلقي كلمة أمام اجتماع مشترك بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يقدم فيها معلومات عن المسائل المقرر تناولها في الفصل المواضيعي لتقريري فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ويطرح فيها تلك المسائل للمناقشة، ثم تلخيص تلك المناقشات من خلال إعداد تقرير، في حدود الموارد المتاحة، تسترشد به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية التي سيجري تناولها في التقريرين المذكورين“.

٢ – وتدرج فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية فصولا مواضيعية في تقاريرها السنوية منذ عام ٢٠١٧. وفي منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ المعني بمتابعة تمويل التنمية، أيدت الدول الأعضاء مقترحا من فرقة العمل بإعداد تقاريرها السنوية متضمنة الأقسام التالية: مناقشة السياق الاقتصادي العالمي والآثار المترتبة عليه بالنسبة للتمويل المستدام؛ ولمحة عامة عن التقدم المحرز في كل مجال من مجالات العمل في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ وتحليلات للمسائل المواضيعية (الفقرة ٣ من الوثيقة E/FFDF/2016/3). وتولت فرقة العمل اختيار المسائل المواضيعية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، مع ورود تعليقات غير رسمية بشأنها من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. وفي عام ٢٠١٧، تناولت فرقة العمل موضوع ”تمويل الاستثمار والحماية الاجتماعية“. وفي عام ٢٠١٨، تمثل الموضوع في ”تمويل الاستثمار في أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة: التمويل على المستوى دون الوطني، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والنظم الإيكولوجية الأرضية“.

٣ – وعملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٠٨، عُقد اجتماع مشترك بين اللجنة الثانية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لمناقشة الموضوعين المقترحين لتقريري عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. واشترك في رئاسة الاجتماع عمر هلال، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المغرب)، وكيمبرلي لويس (سانت لوسيا)، نائبة رئيس اللجنة الثانية للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وبالنيابة عن الأمين العام، قدم مدير مكتب تمويل التنمية المستدامة، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة بشأن الموضوعين المقترحين للفصلين المواضيعيين لتقريري عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠. وتمثل الموضوعان المقترحان فيما يلي (أ): ”أطر التمويل الوطنية لأهداف التنمية المستدامة“، لتقرير عام ٢٠١٩؛ (ب) ”تمويل التنمية المستدامة في عصر الثورة الصناعية الرابعة“، لتقرير عام ٢٠٢٠. ورحبت الوفود على نطاق واسع بالمقترحين، وتبادلت وجهات نظر واقتراحات للنهوض بالتحليل في تلك المجالات.

٤ – ويوجز هذا التقرير مقترح الأمانة العامة والمناقشات التي دارت في الاجتماع. ويتمثل الهدف من التقرير في توجيه فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في إعداد طبعتي عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ من تقريرها.

ثانيا – الموضـــوع المقترح لعام ٢٠١٩: ”أطر التمويل الوطنية المتصـــلة بأهداف التنمية المستدامة“

٥ – توفر خطة عمل أديس أبابا، حســـبما يبينها مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، إطارًا عالميًا لتمويل التنمية المستدامة. وفي خطة عمل أديس أبابا، ترد دعوة إلى تعبئة ومواءمة جميع تدفقات التمويل، وإنشـاء بيئات وطنية ودولية مؤاتية للتنمية المستدامة. وهناك عنصـران أسـاسـيان في جوهر خطة العمل، هما: (أ) السياسات والإجراءات الوطنية؛ (ب) وجود بيئة دولية مؤاتية.

٦ – ومع قيام البلدان بالإبلاغ عن جهودها الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنها تؤكد أن أحد أكبر التحديات أمامها يتمثل في حشد الموارد المالية اللازمة لتمويل جهودها المحلية. واستنادا إلى الخبرة الأولية في تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة، يتضـح أن اتباع نهج اسـتراتيجي ومتكامل للتمويل يمكن أن يساعد البلدان على حشد ومواءمة التمويل على نحو أكثر فعالية مع التنمية المستدامة.

٧ – ومع ذلك، يشير التحليل الأولي إلى أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة لا يكون لها في الغالب عنصـــر تمويل شـــامل. وقد ازداد الاهتمام بالتمويل المتكامل منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، إلا أن ترجمة إطار خطة عمل أديس أبابا إلى اسـتراتيجيات تمويل وطنية متماسـكة أمر يظل يشـكل تحديًا للعديد من البلدان.

٨ – وتوفر خطة عمل أديس أبابا توجيهات لصـياغة اسـتراتيجيات التمويل الوطنية. وتقدم الفقرة ٩ منها مفهوم ”أطر التمويل المتكاملة التي تدعم استراتيجيات التنمية المستدامة المملوكة وطنياً“ بما يتضمن إرشادات للسياسات العامة عبر الفصول بشأن مصادر التمويل المختلفة، وكذلك بالنسبة للبيئات الوطنية والدولية المؤاتية.

٩ – وســـيهدف الفصـــل المواضـــيعي في ”تقرير التمويل من أجل التنمية المســـتدامة“[(١)] المقبل لعام ٢٠١٩ إلى مســـاعدة البلدان على اجتياز مجموعة التوصـــيات الســـياســـاتية المعقدة المتعلقة بتمويل التنمية المســـتدامة من أجل تفعيل خطة عمل أديس أبابا على المســـتوى القطري. وســـيعمل على تحقيق ما يلي: (أ) تحديد العناصـر المكونة الأسـاسـية لأطر التمويل الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك تحليل تدفقات التمويل والسياسات والمؤسسات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) توفير إجراءات مقترحة لتطوير ودمج العناصـــر المكونة تلك في اســـتراتيجيات تمويل فعالة، والاســـتجابة للأولويات والاحتياجات الوطنية والظروف القطرية والبيئة العالمية المحددة؛ (ج) اســـتقصـــاء تدابير الدعم المتاحة من المجتمع الدولي وتحديد أي ثغرات قد تكون موجودة.

١٠ – وتشـير التقييمات الحالية لاسـتراتيجيات التمويل إلى أن الظروف القطرية تختلف اختلافا كبيرا، فيما يتعلق بتوافر التمويل بشـروط ميسـرة، والقدرة على زيادة الموارد العامة على الصـعيد المحلي، والقدرة على اجتذاب الاسـتثمار الخاص. وبالتالي، فإن العناصـر الخاصـة لاسـتراتيجية تمويل مسـتدامة لأي بلد معين سـتكون محددة السـياق وتعتمد على ظروف البلد الفريدة، مثل هيكله الاقتصـادي، واندماجه في

(١) تقترح فرقة العمل المشـتركة بين الوكالات تسـمية الإصـدارات المسـتقبلية لتقريرها السـنوي ”تقرير التمويل من أجل التنمية المستدامة“، بهدف إيصال التقرير إلى نطاق أوسع من الجمهور وإيصال النتائج التي يتضمنها إلى جميع الجهات المعنية على نحو أفضل.

الاقتصاد العالمي، ومدى تعرضه للصدمات الخارجية، ومدى وصوله إلى مصادر التمويل المختلفة. وستؤثر تلك العوامل بشدة على مصادر التمويل المتعددة.

١١ - بالإضافة إلى ذلك، أصبح المشهد التمويلي أكثر تعقيدا بالنسبة للعديد من البلدان، مع مشاركة جهات فاعلة جديدة (مثل الجهات المانحة غير التقليدية أو مؤسسات تمويل التنمية) وتوافر مجموعة أوسع من الأدوات المتاحة (مثل الأدوات المالية المختلطة أو السندات بالعملات الأجنبية). وفي الوقت نفسه، أصبحت البيئة العالمية أكثر صعوبة. فوجود اقتصاد عالمي أقل ديناميكية، أو عدم اليقين بشأن السياسات العامة، والتحديات التي تواجه الترتيبات القائمة المتعددة الأطراف، ووقوع المزيد من الأحداث المناخية والكوارث، هي مسائل تعوق الجهود الوطنية. ويؤكد كل من التعقيد المتنامي لمشهد التمويل والبيئة الدولية الصعبة على جدارة نهج استراتيجي ومتكامل إزاء حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة.

١٢ - وقد استنبطت الدراسات المتعلقة باستراتيجيات التمويل عددا من الدروس المستفادة من التجارب القطرية حتى الآن، بما في ذلك ما يلي: ينبغي أن تكون الاستراتيجيات مملوكة وطنيا؛ وينبغي لمقرري السياسات تحديد عدد محدود من الأولويات الواضحة (بدلاً من وضع قائمة أمنيات)؛ وينبغي أن تكون العناصر متسلسلة؛ وينبغي أن تنبثق الاستراتيجيات من عملية سياسية (وتكون لها بالتالي دائرة سياسية بدلاً من أن تكون تمرينًا فنيًا وحسب)؛ والأهم من ذلك، في إطار *تقرير التمويل من أجل التنمية المستدامة*، ينبغي حساب تكلفة الاستراتيجيات وربطها بالميزانيات، وإدماج المجموعة الكاملة من خطط الاستثمار وسياسات التمويل الأخرى، ومواءمتها مع إطار السياسات الكلية.

١٣ - وسيتم ربط التحليل في الفصل المواضيعي من *تقرير التمويل من أجل التنمية المستدامة* عن كثب بالتحليل المتعلق بالتقدم المحرز في مجالات العمل لخطة عمل أديس أبابا. ويتعين أن تستجيب استراتيجيات التمويل الوطنية للسياق الاقتصادي الدولي، الذي سيتم بيانه في الفصل الذي يتناول السياق الاقتصادي العالمي؛ ومن ثم ينبغي الاسترشاد بالاستراتيجيات في جميع سياسات التمويل التي سيتم تحليلها بتعمق في الفصول المتعلقة بمجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا.

١٤ - وعند وضع استراتيجية تمويل متكاملة، ينبغي أخذ مختلف وسائل التنفيذ في الاعتبار، لا سيما الوسائل المتصلة بسياسات التجارة والتكنولوجيا. وسيتم في التقرير إبراز أهمية وجود بيئة دولية مؤاتية لتلك السياسات.

١٥ - وفي *تقرير التمويل من أجل التنمية المستدامة*، ستستند فرقة العمل إلى الخبرات الحالية والدروس المبكرة المستفادة من جهود التنفيذ عبر البلدان، وإلى العمل التحليلي وبناء القدرات الذي سيقوم به أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وستقوم بطرح إطار عمل للجمع بين هذه السياسات وغيرها من السياسات والاستراتيجيات فضلا عن تقديم توصيات عامة عن الممارسات الجيدة التي يمكن أن ترشد الجهود الوطنية.

١٦ - وكما هو الحال في الطبعات السابقة من تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، سيتم تسليط الضوء على وسائل التنفيذ الموضوعة لأهداف التنمية المستدامة في إطار الاستعراض المتعمق. وتشمل أهداف التنمية المستدامة المقرر تسليط الضوء عليها في عام ٢٠١٩ (الهدف ٤، بشأن التعليم الجيد، والهدف ٨، بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف ١٠، بشأن الحد من انعدام المساواة، والهدف ١٣، بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ، والهدف ١٦، بشأن السلام والعدالة وبناء المؤسسات

القوية، والهدف ١٧، بشأن الشراكات من أجل تنفيذ الأهداف). وتتسم هذه الأهداف بأنها واسعة جدا في نطاقها ولا تصلح لتناولها في فصل سردي واحد. وبدلاً من ذلك، سيتم تسليط الضوء عليها في جميع فصول التقرير، بما في ذلك في الفصل الموضوعي. ومن ثم يتم تلخيص النتائج في مربع أو مربعات عامة عن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة في بداية التقرير. وبالمثل، ستظل المساواة بين الجنسين من بين القضايا الرئيسية المشتركة في إطار التقرير، وسيسلط الضوء في كل فصل من فصوله على القضايا ذات الصلة بالشؤون الجنسانية.

المناقشة والتعليقات

١٧ - أعرب ممثلو الجهات المؤسسية الرئيسية المعنية بعملية تمويل التنمية، وهي صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن دعمهم للموضوع المقترح، والتزامهم العميق بالمساهمة في التحليل. وشدد الممثلون على أهمية أطر السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق الأهداف، ولاحظوا أن التمويل وغيره من وسائل التنفيذ، مثل التجارة والتكنولوجيا، غالباً ما تكون غير متطورة بدرجة كافية في تلك الاستراتيجيات. وسيساعد الفصل المواضيعي البلدان في تعزيز استراتيجيات التمويل والدعم الدولي لها، بما في ذلك من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعملها في مجال التمويل.

١٨ - ورحبت الوفود أيضا بالمقترح، وأعربت عن دعمها لفرقة العمل. وسلطت الضوء على عدد من المسائل التي ينبغي لفرقة العمل أن تنظر فيها أثناء قيامها بإعداد الفصل.

١٩ - أولا، أشارت الوفود إلى أن الفصل المواضيعي ينبغي ألا يقتصر على تحليل سياسات التمويل المحلية وتعبئة الموارد المحلية. ورداً على ذلك، شدد ممثلو فرقة العمل على أن الفصل سيضم عناصر من جميع مجالات عمل خطة عمل أديس أبابا، بما يربطه بتحليل أكثر تعمقاً في تلك الفصول. فعلى سبيل المثال، يتناول الفصل المواضيعي القضايا المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي والبيئة الدولية المؤاتية من حيث تأثيرها في أطر واستراتيجيات التمويل الوطنية. ويشمل ذلك مواءمة التعاون الإنمائي مع الأولويات الوطنية واستخدام النظم القطرية في مدفوعاته، أو تأثير السياق الاقتصادي العالمي، مثل تقلب أسعار الصرف، أو ارتفاع أسعار الفائدة، أو تزايد العوائق أمام التجارة، على استراتيجيات التمويل الوطنية. ومن شأن اتباع هذا المنظور القطري أن يؤدي بالتالي إلى توصيات سياساتية واضحة، ليس فقط للبلدان التي تنفذ استراتيجيات التمويل، ولكن أيضاً للمجتمع الدولي ومساهماته في تهيئة بيئة مؤاتية للجهود الوطنية.

٢٠ - ثانيا، شددت الوفود على ضرورة أن تستند أطر التمويل الوطنية إلى الأولويات والاحتياجات الوطنية، وأن تأخذ التحليلات في الاعتبار حالة التنمية في البلدان. وتتكرر هذه النداءات في تركيز فرقة العمل على الاستراتيجيات الخاصة بكل سياق. ولاحظت الوفود أيضا أن الفصل المواضيعي يمكن أن يساعد على الربط بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا على الصعيد القطري، ومن ثم تعزيز الزخم اللازم لتنفيذهما.

٢١ - ثالثا، شددت الوفود على أهمية معالجة وسائل تنفيذ الأهداف التي ترد في إطار الاستعراض المتعمق وتعميم القضايا الشاملة مثل القضايا الجنسانية في جميع مراحل التقرير.

ثالثا – الموضوع المقترح لعام ٢٠٢٠: ”تمويل التنمية المستدامة في عصر الثورة الصناعية الرابعة“

٢٢ – بالنسبة *لتقرير التمويل من أجل التنمية المستدامة* لعام ٢٠٢٠، المقرر إصداره بعد مرور خمس سنوات على اعتماد خطة عمل أديس أبابا، اقترحت فرقة العمل فصلاً مواضيعيًا يعنى بمسألة ”تمويل التنمية المستدامة في عصر الثورة الصناعية الرابعة“. وهي تعتزم أن يوفر ذلك الفصل تقييما ذا منظور أوسع لتقييم الكيفية التي أثرت بها بعض التوجهات العالمية الكبرى على المشهد التمويلي منذ عام ٢٠١٥. ومن أبرز تلك التوجهات التقنيات الجديدة والناشئة التي تؤثر على جميع جوانب تمويل التنمية.

٢٣ – وفي الفصل، سوف تستكشف فرقة العمل كيفية تأثير التقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وسلسلة السجلات المغلقة على مجالات العمل في خطة عمل أديس أبابا. وستتولى فرقة العمل تقييم الفرص التي تنشئها التكنولوجيات الجديدة وكذلك المخاطر التي تشكلها على الأسر المعيشية والشركات، وعلى استقرار النظام المالي على نطاق أوسع.

٢٤ – وسيتضمن الفصل الطائفة الواسعة من الآثار الناجمة عن التكنولوجيات الجديدة، بدءا بالآثار التي تخلفها على الاندماج المالي، حيث سهلت التكنولوجيات المبتكرة الوصول إلى الخدمات المالية لمئات الملايين من الناس، وانتهاء بالتعاون الضريبي، وتنفيذ وتمويل مشاريع الهياكل الأساسية والتصنيع المستدامة والنظيفة، والسياسات التجارية، واللوائح المالية. وبالاعتماد على ثروة من الأعمال الجارية في هذا المجال، بما في ذلك في سياق المنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال فرقة العمل المنشأة حديثًا المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة، تعتزم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، عن طريق تقرير عام ٢٠٢٠، تقديم توجيهات إلى البلدان في تعاملها مع ذلك المشهد التمويلي.

٢٥ – وسلط ممثلو المؤسسات الرئيسية المعنية الضوء على عملهم المستمر بشأن التكنولوجيات الجديدة والفرص والمخاطر غير المسبوقة التي أوجدتها في جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا، مما يؤكد أهمية الموضوع المختار.

٢٦ – وأيدت الوفود على نطاق واسع الأساس المنطقي وراء المقترح، ولكنها أعربت أيضا عن بعض التحفظات. وكما يرد في موجز مخاوفهم الرئيسية أدناه فإن الوفود؛

(أ) لاحظت أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح ”الثورة الصناعية الرابعة“ وطلبت إضفاء مزيد من الوضوح على المفهوم ونطاق وتركيز الفصل المقترح؛

(ب) دعت فرقة العمل إلى تقديم تحليل قائم على الأدلة وأن تكون حكيمة في الفصل بين التكنولوجيات الواعدة وقدرتها على تقديم مساهمات حقيقية وبين العلوم الزائفة والتكنولوجيات التي تتمتع بشهرة لا تستحقها؛

(ج) دعت إلى تنظيم اجتماعات للخبراء ومسارات عمل ومناقشات بشأن الموضوعات الرئيسية؛

(د) شددت على أن مختلف محافل الأمم المتحدة والكيانات المستقلة تتناول المسائل ذات الصلة. وشددت على أن الفصل المواضيعي ينبغي أن يستند إلى العمل المكثف الجاري في هذا المجال

ويكمله بدلاً من تكراره، بما في ذلك في منتدى العلوم والتكنولوجيا والابتكار ولجنة الأونكتاد المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وفي البنك الدولي، وفي محافل وتقارير أخرى.

٢٧ - وأكد ممثلو فرقة العمل أنه، من خلال الجمع بين القدرة التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة، سيكون بمقدورهم تضمين التقرير تقييما دقيقا يحدد التطورات التي سيكون لها تأثير كبير على التمويل المستدام. وسيقومون بذلك دون تكرار العمل الحالي، بل بالاعتماد على مسارات العمل الحالية وتكملتها.

رابعا - الطريق إلى الامام

٢٨ - ستقوم فرقة العمل بنشر الخطوط العريضة *لتقرير التمويل من أجل التنمية المستدامة* على موقعها الشبكي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وستعقد إحاطة عامة عن حالة عملها. وستُنشر النسخة المتقدمة غير المحررة من التقرير على الموقع الشبكي في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٩، بناء على طلب الدول الأعضاء.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٩، سيقيم المجتمع الدولي التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية المقرر عقده في نيسان/أبريل، وفي الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي سيعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر. كما ستساعد هذه الأحداث في إثراء المناقشات المتعلقة بتقييم التقدم المحرز بشأن وسائل تنفيذ الأهداف، المقرر إجراؤها في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد أيضا على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

٣٠ - وسيستخدم *تقرير التمويل من أجل التنمية المستدامة* لعام ٢٠١٩ كأساس للمداولات في المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩ وسيوفر إطارا تحليليا لإشراك المستثمرين والبلدان في معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. كما سيوفر إرشادات موضوعية لمؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وهي تتطلع إلى تعزيز الدعم المقدم للبلدان في تنفيذ استراتيجيات التمويل المستدام، وهو ما يمثل هدفا رئيسيا لاستراتيجية الأمين العام لتمويل خطة عام ٢٠٣٠.

٣١ - وسيقوم الأمين العام أيضا بإعداد مذكرة قضايا للحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بالاعتماد على العمل التحليلي الذي تقوم به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وباستيعاب أحدث الاتجاهات، وتحديد المجالات التي تتطلب مستويات عالية من الالتزام السياسي من أجل العمل السريع.